دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية: دراسة ميدانية على فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي

علي سليمان محمود العشيبي[1]، حسن علي بوراس[2] و يحي سعد حماد[1]

[1] أكاديمية الدراسات العليا، فرع أجدابيا، مدينة أجدابيا، ليبيا
[2] كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، مدينة بنغازي، ليبيا
E-mail: alshybyly701@gmali.com

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الرقابة الداخلية بأبعادها (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) في الحد من مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي. ولتحقيق هدف الدراسة أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليليّ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي البالغ قوامه (270) مديرا، أخذت منة عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (159) مديرا باستخدام، كما استُخدمت استمارة الاستبيان أداة رئيسية في تجميع البيانات الميدانية، وبلغ عدد الاستمارات المجمَّعة والصالحة للتحليل الإحصائي (149) استمارة ما نسبته (94%) من أجمالي الاستمارات الموزَّعة، كما تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية الواردة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن مستوى الرقابة الداخلية بأبعادها (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة)، بفروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي قد جاء منخفضاً، وأن مستوى في الحد من مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية قد جاء منخفضاً، وبينت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية بين. وكذلك وجود علاقة ارتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية بين بُعدَي الرقابة التالية :(بيئة الرقابة، المراقبة والمتابعة) مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين بُعدي (تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة) للفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. وخلُصت الدراسة إلى عدة توصيات، أهمها ضرورة رفع مستوى الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، حيث تبين نتائج الدراسة أن مستواهما منخفض، الاهتمام بإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بمجال الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، الكيفية إدراك المدراء بأهمية علاقة الارتباط بينهما.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، مخاطر المالية، متخذي القرارات، المصارف الليبية، مصرف الوحدة، بنغازي

---

1. المقدمة

تُعد الرقابة الداخلية أحد أعمدة الحوكمة المالية والإدارية، وهي من أهم الأدوات التنظيمية التي تعتمد عليها المؤسسات، ولا سيما المصارف التجارية، لتحقيق الانضباط المالي وضمان حسن استخدام الموارد وتفادي الانحرافات والمخالفات. لقد أظهرت الأزمات المالية العالمية خلال العقود الماضية مدى الحاجة إلى أنظمة رقابة قوية وفعالة، قادرة على مواجهة التحديات المالية والحد من المخاطر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والمصرفي. وتشكل الرقابة الداخلية في هذا السياق آلية وقائية تهدف إلى كشف الأخطاء والانحرافات في مراحلها المبكرة، وتقليل فرص التلاعب والاحتيال والاختلاس، فضلًا عن تعزيز ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين في كفاءة المؤسسة ومصداقيتها (عوض الله،2001). في البيئة المصرفية الليبية، تبرز أهمية نظام الرقابة الداخلية بشكل خاص، نظرًا للظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تمر بها البلاد، وما يرافقها من تقلبات في أسعار الصرف، وتحديات أمنية وتشريعية، بالإضافة إلى محدودية البنية التحتية التكنولوجية وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية. وفي ظل هذه المعطيات، تواجه المصارف التجارية في ليبيا جملة من المخاطر المالية التي قد تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات المالية بكفاءة، ومن أبرز هذه المخاطر: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة (مصطفي، 2008).

إن تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف لا يُعتبر مجرد خيار إداري، بل أصبح ضرورة حتمية لضمان الحد من تلك المخاطر، وتحقيق أهداف المصرف في إطار من الشفافية والانضباط المالي. ومع ذلك، فإن فعالية هذا النظام تتوقف بشكل كبير على مدى وعي متخذي القرار داخل المصرف، ومدى التزامهم بتطبيقه، وتقييمهم لدوره الحقيقي في دعم عملية اتخاذ القرار وتقليل الخسائر المحتملة. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، التي تسعى إلى تقييم دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات داخل المصارف التجارية الليبية. وذلك من خلال تحليل إدراكهم لأهداف النظام وآلياته، ومستوى التفاعل العملي معه، ومدى تأثيره على العمليات اليومية للمصرف، وصولًا إلى تقديم رؤية نقدية حول التحديات التي تواجه تطبيقه، واقتراح توصيات لتطويره بما يتلاءم مع البيئة المحلية ويلتزم بالمعايير المصرفية الدولية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تلامس واقعًا ميدانيًا حساسًا ومباشرًا

يمسّ جوهر العمل المصرفي، وتستهدف شريحة متخصصة من صناع القرار داخل المصارف، مما يعزز من مصداقية النتائج ويوفر أساسًا عمليًا لتطوير سياسات الرقابة والحوكمة المالية في ليبيا (الدعرمي،2006).

2. مشكلة البحث

في ظل التغيرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة وتعقُّد الظروف الخارجية المحيطة بالمؤسسات والشركات والبنوك المتعددة، خصوصا إن عالم الإعمال اليوم صار يتسم بالتعقد، التسارع، ومنه أصبح من الضروري على هذي البنوك إن تسير وفقا لهذه التغيرات وذلك من أجل تطوير أدائها وأعمالها والمحافظة حتى تستطيع المصارف تقديم أفضل خدمات في التطورات الحاصلة لتحقيق أقصى العوائد وكذلك جذب أكبر عدد ممكن من العملاء. كما أن ظهور المنافسة وزيادتها فيما بين المصارف، نتيجة لدخول الاستثمارات الأجنبية، ومساهمتها في رأس مال بعض المصارف التجارية القائمة، قد أدى إلى شروع معظم المصارف في وضع استراتيجيات للتطوير وابتكار أساليب إبداعية والتحديث بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي، وبالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة، ويرجع ذلك لانتهاج المصرف سياسة تعزيز دور المصارف من خلال زيادة رأسمالها لمواكبة المستجدات والتطورات الدولية في مجال العمل المصرفي، حتى تتمكن المصارف الوطنية من تحسين جودة خدماتها المصرفية وزيادة قدرتها على المنافسة بالداخل والخارج، (مصرف ليبيا المركزي، 2008). وفي هذا الصدد قام الباحث بزيارة ميدانية إلى عينة مختارة من فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، وهي: (الرئيسي، الرويسات، المدينة، سيدي حسين، القرية السياحية، السوق، رجال الأعمال) حيث أجرى تسع عشرة مقابلة شخصية شفهية مع مديري الإدارات العليا، خلال شهري (يونيو) و(يوليو) من عام 2023م، إذ أشارت نتائج هذه المقابلات إلى أن هنالك مؤشرات على أن الوقت قد يكون له ارتباط بأداء العمل المصرفي عامة والمخاطر المالية خاصة، كما أشارت إلى أن هناك مؤشرات عامة عن وجود قصور في مستوى المخاطر المالية قد تتمثل في بطء إتمام المعاملات المصرفية، قلة السيولة، ضعف الخدمات الالكترونية، تكرار العطل في منظومة المصرف، وربما يعزى السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى ممارسة إدارة الوقت أو انعدامه لدى المدراء بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. كذلك فإن التقارير الرسمية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي لسنوات: (2015، 2016، 2020، 2023م)، وتقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة (2022) التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها قد أشارت إلى أن هنالك العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية والفنية بالمصارف التجارية الليبية، ومن بينها فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي تتجلى مظاهرها في: القصور في معالجة أزمة السيولة التي تعاني منها جميع قطاعات مصارف الوحدة بمدينة بنغازي، وتدنى مستوى عدالة توزيع المتوفر من النقد على زبائن المصرف، كذلك تأخر في انجاز بعض المعاملات اليومية نتيجة الأعطال في المنظومات المصرفية أو بسبب النقص الحاد في عدد من الموظفين في بعض المصارف ما يترتب علية التأخير في انجاز العمل اليومي مثل: إيداع وإصدار الصكوك المصدقة للزبائن والتي يلجأ المواطن إليها بديلاً عن السيولة في ظل الظروف الراهنة، مما يضطر المواطن إلى التردُّد على المصرف عدة مرات لإتمامها، وعدم تفعيل التقنيات والأساليب الحديثة التي تفرزها تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات كخدمة الصراف الآلي، وقد يُعزى سبب ذلك إلى القصور في تبني مصارف الوحدة بمدينة بنغازي للمفاهيم الإدارية الحديثة في الإدارة وضعف تطبيقها في أداء العمل المصرفي، ومن أهم هذه المفاهيم، مفهوم أدارة الوقت وعلاقته بجودة الخدمات المصرفية. يُضاف لذلك أن الدراسات السابقة التي أنجزت في البيئة الليبية المشار إليها سابقاً لم تتناول الدراسة والتحليل علاقة التي أنجزت في البيئة الليبية المشار إليها سابقاً لم تتناول الدراسة والتحليل علاقة في ظل التغيرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة وتعقُّد الظروف الخارجية المحيطة بالمؤسسات والشركات والبنوك المتعددة، خصوصا إن عالم الإعمال اليوم صار يتسم بالتعقد، التسارع، ومنه أصبح من الضروري على هذي البنوك إن تسير وفقا لهذه التغيرات وذلك من أجل تطوير أدائها وأعمالها والمحافظة حتى تستطيع المصارف تقديم أفضل خدمات في التطورات الحاصلة لتحقيق أقصى العوائد وكذلك جذب أكبر عدد ممكن من العملاء. يُضاف لذلك أن الدراسات السابقة التي أنجزت في البيئة الليبية المشار إليها سابقاً لم تتناول الدراسة والتحليل علاقة دور نظام الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة؛ (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) في الحد من المخاطر المالية من وجهت نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. وهو ما حذا بالباحث إلى طرح التساؤلات الأتية، وهي:

س1. ما مستوى دور نظام الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة؛ (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) في فروع المصرف الوحدة في بنغازي؟

س2. ما مستوى في الحد من المخاطر المالية من وجهت نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي؟

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وتقييم مدى مساهمته في الحد من المخاطر المالية، وذلك من خلال وجهات نظر متخذي القرارات داخل هذه المؤسسات.

3. فرضيات البحث

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية والحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر متخذي القرارات. ويمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومستوى مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومستوى مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (مثل: المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة، نوع المصرف).

4. الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات علمية موضوع الرقابة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية، وقد تنوعت في منهاجياتها وبيئاتها الجغرافية، وهو ما يُشكّل أساسًا نظريًا مهمًا تستند إليه هذه الدراسة. فالدراسة التي قام بها أبوزيد و أبوزقية (2024) عن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، هدفت إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وأظهرت نتائجها وجود إدراك متزايد لدى المراجعين الداخليين لأهمية الرقابة في الكشف المبكر عن المخاطر وتقليلها، مع وجود تحديات تتعلق بالهيكل التنظيمي والاستقلالية الوظيفية. أما دراسة البدري (2016) تطرقت الي تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II. حيث هدفت الدراسة إلى قياس مدى توافق نظم الرقابة الداخلية في المصارف الليبية مع متطلبات اتفاقية بازل الثانية، وأكدت النتائج على أهمية الربط بين معايير الرقابة الدولية والإجراءات المتبعة داخل المصارف الليبية لضمان تقليل المخاطر المالية وتحقيق متطلبات الحوكمة. وتطرقت دراسة فضالي وسعيد (2016) عن دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال: كدراسة ميدانية بمدينة إجدابيا والتي أظهرت الدراسة أن ضعف الرقابة الداخلية ساهم في زيادة احتمالية التلاعب المالي، وأوصت بضرورة دعم الأنظمة الرقابية بالتدريب والمراجعة المستمرة. كما تطرقت دراسة الباحثين علي وآخرون (2020) عن أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية على بنك أم درمان الوطني، وقد نُشرت في مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية. حيث اثبتت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والقدرة على إدارة المخاطر المالية، وخاصة المخاطر التشغيلية والائتمانية.

5. نبذه عن فروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي

مصرف الوحدة هو أحد المصارف العاملة في بنغازي ويعتبر شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة (1971) الصادر بتاريخ (1970/12/22) ويقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع التابعة له، البالغ عددها (15) فرعاً منتشرة في جميع أحياء بنغازي ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي، وهو أحد المصارف الرائدة في ليبيا، وله حضور قوي في مدينة بنغازي، يقدم المصرف مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، ويقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع والوكالات التابعة له في مدينة بنغازي ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي.

جدول 1. فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي*

م	اسم فرع المصرف
1	فرع الرئيسي
2	فرع الميدان
3	فرع السوق
4	فرع الصابري
5	فرع الرويسات
6	فرع المنارة
7	فرع حديقة الشعب
8	فرع المدينة
9	فرع الإسلامي
10	فرع المختار
11	فرع القرية السياحية
12	فرع الخليج
13	فرع سوق مواد البناء
14	فرع النهر الصناعي
15	فرع رجال الأعمال

***المصدر:** إدارة الفروع بمدينة بنغازي (2025)

6. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات على مصدرين أساسيّين هما المصادر الثانوية والأولية. حيث تمثلت المصادر الثانوية في الكتب، والدوريات، والرسائل والأطروحات العلمية والتقارير والقوانين والقرارات واللوائح الورقية والإلكترونية -العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، وهي البيانات التي تحصّل عليه الباحث. بينما اشتملت المصادر الأولية على المصادر الأولية في البيانات الميدانية التي قام الباحث بتجميعها من عينة الدراسة باستخدام استمارة الاستبيان.

1.6 مجتمع وعينة الدراسة

تكّون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع مصرف الوحدة في بنغازي، والبالغ قوامه (270) مديراً – تم تحديد عددهم عن طريق إدارة الموارد البشرية بفروع مصرف الوحدة في بنغازي قيد الدراسة - وقد تم اختيارهم كمفردة للدراسة وذلك من أكثر الفئات مستوى إدارة الوقت، ولهم أثر مباشر في تمثيل مستوى جودة الخدمات المصرفية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. كما تم تحديد عينة الدراسة بالاستناد على جدول (Morgan,1970) والذي يحدد أحجاماً مختلفة لمجتمعات إحصائية تقابلها أحجاما مختلفة للعينات تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً، حيث تحدد حجمها بعدد (159) مفردةَ، كما هو مبين برقم (4) من الدراسة. ويبين الجدول (2-4) مجتمع وعينة الدراسة بفروع مصرف الوحدة في بنغازي قيد الدراسة.

الجدول رقم 2. مجتمع وعينة الدراسة بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي

م	الفرع	المجتمع	النسبة المئوية	العينة	النسبة المئوية
1	الفرع الرئيسي	21	7.78	12	7.55
2	الفرع الميدان	20	7.41	14	8.80
3	الفرع السوق	17	6.30	11	6.92
4	الفرع الصابري	17	6.30	11	6.92
5	الفرع الرويسات	20	7.41	14	8.80
6	الفرع المنارة	17	6.30	11	6.92
7	الفرع حديقة الشعب	17	6.30	10	6.29
8	الفرع المدينة	19	7.04	10	6.29
9	الفرع الإسلامي	14	5.19	7	4.40
10	الفرع المختار	19	7.04	10	6.29
11	الفرع القرية السياحية	19	7.04	10	6.29
12	الفرع الخليج	18	6.67	10	6.29
13	الفرع سوق مواد البناء	19	7.04	9	5.65
14	الفرع النهر الصناعي	17	6.30	10	6.29
15	الفرع رجال الأعمال	16	5.93	10	6.29
	المجموع	**270**	**%100**	**159**	**%100**

2.6 أداة الدراسة

فقد قام الباحث بإعداد أداة الدراسة وهي الاستبيان للتعُّرف على طبيعة إدارة الوقت، وعلاقتها بجودة الخدمات المصرفية، بفروع مصرف الوحدة في بنغازي، وتم اتِّباع الخطوات التالية لبناء الاستبيان:

- الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة والأدب الإداري ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- تحديد الأبعاد الرئيسية التي شملتها الدراسة، وكذلك تحديد العبارات التي تقع تحت كل بُعد، ومن ثَمّ عرضها علي المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات وتعديلاتها. وتكون استبيان الدراسة من ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:

أ. **القسم الأول:** وهو عبارة عن البيانات الديموغرافية والوظيفية عن مالئ الاستبيان (النوع، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، مدة سنوات الخبرة في الوظيفية، الفئة العمرية، المستوى الإداري).

ب. **القسم الثاني:** وهو عبارة عن لمقياس الرقابة الداخلية الذي يتكون من (23) عبارة، مستمدة من أداة القياس التي أستخدمها كل من الخطيب (2009)، وعبدالقادر(2009)، وفارس(2017)، والموزعة على أربعة أبعاد الدراسة وهما **البُعد الأول** وهي بيئة الرقابة ويتضمن (6) عبارات، **البُعد الثاني** " تقييم الرقابة" ويتضمن (6) عبارات، **البُعد الثالث** "أنشطة الرقابة" ويتضمن (6) عبارات، وأخيرا **البُعد الرابع** "المراقبة والمتابعة"، ويتضمن (5) العبارات.

ت. **القسم الثالث**: وهو عبارة عن في الحد من المخاطر المالية، ويتكون من (18) عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعدها كل من (عبدالسلام، 2020، مونة، 2014). وقد تم صياغة جميع عبارات الاستبيان بشكل إيجابي حسب مقياس "ليكرث" Likert الخماسي الأكثر استخداماً وشيوعاً لدى الباحثين (كما مبين بالجدول 5)، يطلب من المشاركين إظهار مستوى موافقتهم من خلال مجموعة محّددة من العبارات والمقاييس (موافق، موافق بشدة، محايد، غير موافق، وغير موافق بشدة).

3.6 ثبات أداة الدراسة

يُقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات الاستبانة من خلال معامل الثبات (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) حيث تم حساب معامل الثبات لأسئلة الاستبانة وكانت قيمة المقياس للاستبيان كل (41 فقرة) 0.94 حيث أعطت درجة ثبات كافية تدعو إلى الثقة في كل مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول (3).

جدول. 3 ثبات وصدق مقياس الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المتغّير المستقل (مقياس الرقابة الداخلية)	23	0.97	0.98
بيئة الداخلية	6	0.83	0.91
تقييم الرقابة	6	0.97	0.98
أنشطة الرقابة	6	0.91	0.95
المراقبة والمتابعة	5	0.89	0.94
المتغير التابع (المخاطر المالية)	18	0.97	0.98
الاستبانة ككل	41	0.94	0.97

4.6 المعالجة الإحصائية

لتسهيل تفسير النتائج، تم احتساب طول خلايا المقياس، وذلك بأجراء عملية طرح الحد الأعلى والحد الأدنى (1 - 5=4)، ثم تقسيمه على الحد الأعلى للمقياس (5)، وذلك للحصول على طول خلية المقياس (4/5=0.8)، وإضافة ناتج القسمة إلى أدني درجة في المقياس (الواحد الصحيح)، بحيث أصبح مدى الدرجات يتراوح مابين (1 - 1.8) وهكذا لباقي طول خلايا المقياس، كما موضح الجدول رقم (4).

الجدول رقم 4. مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	من1–أقل من 1.80	من1.80 –أقل من 2.60	من2.60 –أقل من 3.40	من 3.40 –أقل من4.20	من4.20–أقل من 5
وصف المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

5.6 توزيع الاستبيان

قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (159) استمارة، وقد استمرت فترة التوزيع واستلام استمارات الاستبيان (شهريين)، لمنح عينة الدراسة الوقت الكافي للإجابة عن أسئلة استمارة الاستبيان، كما استخدم الباحث كذلك أسلوب المقابلة الشخصية في بعض الأحيان لغرض شرح هدف الدراسة، لأفراد مجتمع الدراسة، وإيضاح بعض عبارات الاستبيان بحسب الحاجة. وقد بلغ عدد الاستمارات المجّمعة والصالحة للتحليل الإحصائي (149) استمارة استبيان، بما نسبته (94%) وهي نسبة عالية جداً في مجال العلوم الإدارية. يبين الجدول رقم (5) الاستمارات الموزّعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي:

الجدول 5. عدد الاستبيانات الموزعة والمُستلمة والصالحة للتحليل بفروع مصرف الوحدة في بنغازي

م	فروع مصرف الوحدة في بنغازي	عددا لاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردَّة والصالحة للتحليل
1	فرع الميدان	14	12
2	فرع السوق	11	9
3	فرع الصابري	11	9
4	فرع الرويسات	14	12
5	فرع المنارة	11	9
6	الحديقة الشعب	10	10
7	فرع المدينة	10	10
8	فرع الإسلامي	7	7
9	فرع المختار	10	10
10	القرية السياحية	10	10
11	فرع الخليج	10	10
12	فرع المواد البناء	9	9
13	النهر الصناعي	10	10
14	رجال الأعمال	10	10
15	الفرع الرئيسي	12	12
	الإجمالي	**159**	**149**

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة التي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم تفريغ وتحليل الاستبيانات بواسطة برنامج التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS)، لتفريغ البيانات وتحليلها وتم اختيار نوع وتوزيع البيانات. ويجدر التنويه إلى أن الباحث قد استخدم معامل ارتباط كندال لاختيار العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تفيد قيمة معامل الارتباط في تحديد وجود أو عدم وجود العلاقة بين المتغيرات، وفي تحديد قوة، أو ضعف هذه العلاقة، فإذا كان قيمة معامل الارتباط في المدى (من 0.75 - إلى 1) دل ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات، أما إذا كانت في المدى (من 0.25 - إلى أقل من 0.75) دل ذلك على وجود علاقة ارتباط متوسطة، أما إذا كانت في المدى (من 0.00 إلى أقل من 0.25) دل ذلك على وجود علاقة ارتباط ضعيفة، كما تُحدّد الإشارة اتجاه هذه العلاقة، "فإذا كانت أشاره معامل الارتباط موجبة، دل على وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات، أما إذا كانت الإشارة سالبة، دل ذلك على أن العلاقة بينها عكسية (القماطي، 2018).

7. تحليل النتائج

1.7 الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة

تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع، كما هو موضح في الجدول (6) الذي يتضمن البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة. وتبيّن أن النسبة الأعلى كانت للذكور، حيث بلغت (59.1%) من إجمالي العينة، وهي نسبة تفوق نسبة الإناث التي بلغت (40.9%). ويُعزى ارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي إلى طبيعة الدوام الرسمي الذي قد يمتد إلى فترتين، الأمر الذي قد لا يتناسب مع طبيعة عمل الإناث. وفيما يتعلق بمتغير العمر، أظهرت النتائج أن الفئة العمرية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (35.6%)، تلتها الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (28.9%)، ثم الفئة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) بنسبة (21.5%)، ثم الفئة (من 50 إلى أقل من 60 سنة) بنسبة (13.4%)، بينما سجلت الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) أدنى نسبة بلغت (0.7%) من إجمالي عينة الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة مناسبة في مجال العمل المصرفي، مما يتيح لهم اكتساب المعرفة والخبرة الكافية للتعامل مع المخاطر المالية في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

أما فيما يخص متغير المؤهل العلمي، فقد تبيّن أن أعلى نسبة كانت لحملة المؤهل الجامعي بنسبة بلغت (58.4%)، تلاهم حملة الدبلوم العالي بنسبة (24.8%)، ثم حملة الماجستير أو الدكتوراه بنسبة (12.1%)، في حين جاءت فئة الثانوية العامة أو ما يعادلها في المرتبة الأخيرة بنسبة (7.4%)، بينما خلت عينة الدراسة من حملة المؤهل الإعدادي. وبالنسبة لمتغير التخصص العلمي، فقد جاء تخصص المحاسبة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (40.3%)، يليه تخصص إدارة الأعمال بنسبة (30.2%)، ثم تخصص التمويل والمصارف بنسبة (17.4%)، يليه تخصص الإدارة العامة بنسبة (8.7%)، بينما سجل تخصص آخر أقل نسبة بلغت (3.4%). كما يوضح الجدول (12) المتعلق بمتغير عدد سنوات الخبرة أن الفئة (أقل من 5 سنوات) سجلت أعلى نسبة بلغت (29.5%)، تلتها الفئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (28.9%)، ثم الفئة (20 سنة فأكثر) بنسبة (24.2%)، تلتها الفئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (11.4%)، بينما جاءت أقل نسبة للفئة (من 15 إلى أقل من 20 سنة) بنسبة (6%) من إجمالي عينة الدراسة. وتدل هذه النتائج على أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة جيدة في مجال العمل المصرفي. وأخيرًا، وبالرجوع إلى الجدول (8) المتعلق بمتغير المستوى الإداري، تبيّن أن النسبة الأعلى كانت لمستوى الإدارة الدنيا بنسبة بلغت (57%)، تلتها الإدارة الوسطى بنسبة (23.4%)، في حين جاءت الإدارة العليا في المرتبة الأخيرة بنسبة (16.7%).

جدول 6. يوضح الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	88	%59.1
	أنثى	61	%40.9
الفئة العمرية	اقل من 30 سنة	43	%28.9
	من 30 إلى اقل من 40 سنة	53	%35.6
	من 40 إلى اقل من 50 سنة	32	%21.5
	من 50 إلى اقل من 60 سنة	20	%13.4
	من 60 سنة فأكثر	1	%0.7
المؤهل العلمي	الإعدادي (اقل من الثانوية)	0	%0
	الثانوية العامة أو ما يعادلها	7	%4.7
	دبلوم عالي	37	%24.8
	جامعي	87	%58.4
	ماجستير أودكتوراه	18	%12.1
التخصص العلمي	محاسبة	60	%40.3
	إدارة إعمال	45	%30.2
	إدارة عامة	13	%8.7
	تمويل ومصارف	26	%17.4
	تخصص آخر	5	%3.4
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	44	%29.5
	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	43	%28.9
	من 10 إلى اقل من 15 سنة	17	%11.4
	من 15 إلى اقل من 20 سنة	9	%6
	من 20 سنة فأكثر	36	%24.2
المستوى الإداري	مستوى الإدارة العليا	25	16.7
	مستوى الإدارة الوسطى	35	23.4
	مستوى الإدارة الدنيا	85	57.0

2.7 الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة

استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتدريبات والمستوى في تحليل إجابات عينة الدراسة عن تساؤلات الدراسة والذي ينص على ما علاقة دور نظام الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة؛ (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) في الحد من المخاطر المالية من وجهت نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي؟

فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال البحثي الأول والذي ينص على" ما مستوى الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة؛ (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي". يتضح من الجدول (7) أن بُعد بيئة الرقابة جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.54) انحراف معياري (0.73)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد تقييم الرقابة بمتوسط حسابي(2.45) وانحراف معياري (0.79)، أما في المرتبة الثالثة جاء بُعد المراقبة والمتابعة بمتوسط حسابي(2.44) وانحرف معياري(0.84)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد أنشطة الرقابة بمتوسط حسابي(2.41) وانحرف معياري(091)، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة قد بلغ (2.46) وبانحراف معياري (0.661) المستوى منخفض، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية الدراسة (صمادي، 2023)، ودراسة (الهنداوي، 2023) واختلفت مع ما توصلت إلية دراسة (القصير، 2012) ودراسة (حمودة، 2014).

جدول 7. مستوى الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة

ت	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	البُعد الأول بيئة الرقابة	2.54	0.73	1
2	البُعد الثاني تقييم الرقابة	2.45	0.79	2
3	البُعد الثالث أنشطة الرقابة	2.41	0.91	4
4	البُعد الرابع المراقبة والمتابعة	2.44	0.84	3

3.7 تحليل عبارات بعد بيئة الرقابة

يوضح الجدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة ببُعد بيئة الرقابة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور بين (2.31- 2.74) حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة التي تنص على : تُضع أهدافا مكتوبة وتحدد مواعيد الانتهاء منها بمتوسط حسابي (2.74) بانحراف معياري (0.98) بينما تحصلت العبارة التي تنص على" قوم بترتيب الأعمال التي تنوي إنجازها حسب أهميتها وضرورتها "على المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.31) بانحراف معياري (0.97) يتضح من الجدول أيضا أن المتوسط العام لعبارات بُعد تخطيط الوقت بلغ قيمة (2.54) وهذا يدل على وجود مستوى منخفض بُعد بيئة الرقابة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (أحمد، 2019،) واختلفت مع ما توصلت إلية دراسة (الدرسي، 2016) .

جدول 8. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى بعد بيئة الرقابة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تُقوم بترتيب الأعمال التي تنوي إنجازها حسب أهميتها وضرورتها	2.31	0.97	6
2	تُعمل على تخصيص وقتً لمواجهة الأزمات والأمور غير المتوقعة	2.42	0.85	5
3	تُقوم بأعداد جدول المهام في حسن تخطيط الوقت للمهام المراد إنجازها	2.51	0.96	4
4	تُضع خطة مسبقة للعمل اليومي تشمل القواعد والإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف	2.58	1.06	3
5	تُسجل الأنشطة التي تمارسها والوقت الذي تستغرقه يومياً	2.68	1.02	2
6	تُضع أهدافا مكتوبة وتحدد مواعيد الانتهاء منها	2.74	0.98	1

4.7 تحليل عبارات بُعد تقييم الرقابة

يوضح الجدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة ببُعد تقييم الرقابة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور بين (2.70 - 2.28) حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة التي تنصّان على" تُعمل على تفويض جزء من سلطتك للمرؤوسين" بمتوسط حسابي (2.70) بانحراف معياري (1.07) بينما تحصلت العبارتان اللاتي تنصا على " تقوم تقييم الرقابة بناء على درجة الأهمية في جدول الأعمال اليومي"" وتُهتم بتجميع الأعمال المتشابهة وتنجزها في الوقت المناسب" على المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.28) بانحراف معياري (0.88 و0.97) على التوالي. يتضح من الجدول أيضا أن المتوسط العام لعبارات بُعد تقييم الرقابة بلغ قيمة (2.45) وهذا يدل على مستوى منخفض من تطبيق بعد تنظيم الوقت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (المحجوب، 2015، المدهون، 2011) واختلفت مع ما توصلت إلية دراسة (طرابلسي، 2016، الشوا، 2014).

جدول 9. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى بعد تقييم الرقابة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعمل على تحديد وقت إتمام مهامك الوظيفية	2.39	11.0	4
2	تقوم بتنظيم الوقت بناء على درجة الأهمية في جدول الأعمال اليومي	2.28	0.88	5
3	تعمل على تفويض جزء من سلطتك للمرؤوسين	2.70	1.07	1
4	تعمل على إتاحة المزيد من وقتك للتعامل مع المهام عالية الأهمية	2.40	1.02	3
5	تضع علامات أو مواعيد انتهاء للمهام في جدول الأعمال	2.65	0.97	2
6	تهتم بتجميع الأعمال المتشابهة وتنجزها في الوقت المناسب	2.28	0.97	5

5.7 تحليل عبارات بُعد أنشطة الرقابة

يوضح الجدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة ببعد أنشطة الرقابة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور بين (2.49 - 2.29) حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة التي تنص على" تُعمل على التمييز بين النشاطات القابلة وغير القابلة للتأجيل" بمتوسط حسابي (2.49) بانحراف معياري (1.09) بينما تحصلت العبارة التي تنص على "تُستخدم وسائل التكنولوجيا الحديثة في أنشطة الرقابة نحو الأهداف الصحيحة بشكل أفضل" على المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.29) وبانحراف معياري (1.19) يتضح من الجدول أيضا أن المتوسط العام لعبارات بُعد أنشطة الرقابة بلغ قيمة (2.41)

وهذا يدل على مستوى منخفض من تطبيق بعد أنشطة الرقابة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (أبوسيف، 2024، زنبيلا وآخرون، 2023) واختلفت مع ما توصلت إلية دراسة (أبوزيد، 2024، البدري، 2016).

جدول 10. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى بُعد أنشطة الرقابة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تحرص على توضيح المهام وتحديد مسؤولياتها لمرؤوسيك	42.4	1.15	3
2	تُعطي أهمية لشكاوى الموظفين بعين الاعتبار والاستجابة لهم سريعا	32.4	0.93	4
3	تُعمل على التمييز بين النشاطات القابلة وغير القابلة للتأجيل	2.49	1.09	1
4	تُسعى لتقليل الأعمال الورقية والروتينية.	2.37	1.14	5
5	تُستخدم وسائل التكنولوجيا الحديثة في توجيه الوقت نحو الأهداف الصحيحة بشكل أفضل	2.29	1.19	6
6	تُعمل على رفع الفعالية التنافسية بين الموظفين	2.46	1.12	2

6.7 تحليل عبارات بُعد المراقبة والمتابعة

يوضح الجدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بُعد المراقبة والمتابعة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور بين (2.34 - 2.54) حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارتان اللتان تنصان على" تُنهي أعمالك وفقاً للخطة التي وضعتها مسبقاً وتُقوم بإعادة تحليل استخدامك للوقت بين فترة وأخرى" بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (1.09) و (0.90) على التوالي بينما تحصلت العبارة التي تنص على" يُهمك تنفيذ الأعمال فعلا في نهاية كل يوم" على المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.34) وبانحراف معياري (1.12) يتضح من الجدول أيضا إن المتوسط العام لعبارات بُعد المراقبة والمتابعة بلغ قيمة (2.44) وهذا يدل على مستوى منخفض من تطبيق بُعد المراقبة والمتابعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (سعودي، 2015 ، أبو العلا، 2016) واختلفت مع ما توصلت إلية دراسة (رشام،2013، عبدالعليم، 2014) .

جدول 11. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى بُعد المراقبة والمتابعة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تُنهي أعمالك وفقاً للخطة التي وضعتها مسبقاً	2.54	1.09	1
2	تُقارن بين ما تم التخطيط لإنجازه، وما تم تنفيذه	2.40	0.94	2
3	تُبذل جهداً للالتزام بمواعيد عملك المخططة	2.39	0.96	3
4	تُقوم بإعادة تحليل استخدامك للوقت بين فترة وأخرى	2.54	0.90	1
5	يُهمك تنفيذ الأعمال فعلا في نهاية كل يوم.	2.34	1.12	4

7.7 درجة المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة

فيما يتعلق بالسؤال البحثي والذي ينص على" ما درجة المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي"، للإجابة عن هذا التساؤل استخدام الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والمستوى، في تحليل إجابات عينة الدراسة عن هذا التساؤل كما هو مبين بالجدول (12).

جدول رقم 12. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يُقدم المصرف الخدمات للعملاء بدقة متناهية	2.38	0.94	3
2	تأخذ إدارة المصرف بعين الاعتبار تغير رغبات وحاجات العملاء عند رسم الخطة المستقبلية لجودة الخدمات المقدمة	2.52	0.89	1
3	يسعى المصرف إلى حل المشكلات التي تواجه العملاء بأقصى سرعة ممكنة.	2.38	0.97	3
4	تدريب الموظفين على تقديم خدمات عالية الجودة والتعامل مع العملاء بلباقة واحترافية	1.99	0.96	14
5	يلبي المصرف احتياجات ورغبات العملاء عند طلبها بأقصى سرعة.	2.39	1.02	2
6	تعديل عمولات تقديم الخدمات المصرفية له تأثير على جودة الخدمات المصرفية	2.22	1.08	5
7	يبدي موظفو المصرف استعداداً دائم لتلبية طلبات العملاء	2.21	1.05	6
8	التحسين المستمر لجودة الخدمة لمصرفية يؤدي إلى تقديم خدمة بمواصفات ذات جودة عالية يتلاءم واحتياجات العملاء.	2.07	1.17	13
9	تعديل سياسات المصرف المركزي من حين لآخر له دور مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية	2.24	1.24	4
10	مرونة مدير المصرف في اتخاذ الإجراءات له دور في زيادة جودة الخدمات المصرفية	2.08	1.24	12
11	تعتقد أن ساعات الدوام بمصرفكم ملائمة لجميع العملاء	2.22	1.21	5
12	تتعاطف إدارة المصرف مع مشاكل العملاء.	2.16	1.08	8
13	يقدم مصرفكم مصلحة العملاء فوق كل اعتبار.	2.15	1.10	9
14	تعمل الإدارة على تشكيل فريق عمل لتقديم دراسات واقتراحات لتحسين جودة الخدمة المصرفية.	2.22	1.14	5
15	يتميز موظفو المصرف بحسن المظهر وأناقة الملبس.	2.09	1.31	11
16	يسلك موظفو المصرف سلوكاً يغرس الثقة في العملاء.	2.20	1.13	7
17	لدى المصرف صندوق لتلقي الشكاوى والمقترحات من قبل العملاء حول الخدمة المقدّمة لهم	2.13	1.25	10
1	يستخدم المصرف بطاقات ذكية وبطاقات الائتمان.	1.94	1.198	15

يبين الجدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة ببُعد المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور بين (1.94-2.52) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على "تأخذ إدارة المصرف بعين الاعتبار تغير رغبات وحاجات العملاء عند رسم الخطة المستقبلية لجودة الخدمات المقدمة" بمتوسط حسابي (2.52) بانحراف معياري (0.89) بينما تحصلت الفقرة التي تنص على "تستخدم المصرف بطاقات ذكية وبطاقات الائتمان" على المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.94) بانحراف معياري (1.198) يتضح من الجدول أيضا أن المتوسط العام لفقرات بُعد المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات بلغ قيمة (2.20) وهذا يدل على مستوى بعد المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

8.7 الجانب الاستدلالي

في هذا الجزء تم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية الأربعة المشتقة باستخدام معامل (كندال) وذلك كما هو مبين في الآتي:

1.8.7 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلاله إحصـــائية عند مســتوى دلاله ($\alpha \leq .05$) بين متغير الرقابة الداخلية بمبادئها مجتمعة؛ (بيئة الداخلية، تقييم الرقابة، أنشـــطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) متغير المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي"؟

اســتخدم الباحث معامل ارتباط (كندال) بين المتغير المســتقل الرقابة الداخلية بمبادئها مجتمعة؛ (بيئة الداخلية، تقييم الرقابة، أنشـــطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) والمتغير التابع (المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات) بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، كما هو مبين بالجدول (13).

جدول 13. معامل الارتباط (كندال) مبين متغير أبعاد الرقابة الداخلية من وجهت نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية

		أبعاد الرقابة الداخلية مجتمعة
مخاطر المالية وجهت نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية	معامل الارتباط	0.120
	الدلالة الإحصائية	0.037
القرار	وجود علاقة طردية موجبة	

يتضح من جدول (14) أن قيمة معامل ارتباط (كندال) بين متغير أبعاد الرقابة الداخلية مجتمعة مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات المالية بلغ (0.120) بدلالة إحصائية (0.037) عند مستوى معنوية (α=0.05) وهذا يعنى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين متغير أبعاد الرقابة الداخلية مجتمعة مخاطر المالية وقبول الفرضـــية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين متغير أبعاد الرقابة الداخلية مجتمعة مخاطر المالية وهى علاقة موجبة الاتجاه وهذا يعنى انه كلما زاد الاهتمام بمتغير أبعاد الرقابة الداخلية مجتمعة زاد مستوى مخاطر المالية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

2.8.7 مناقشة اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)بين مبدأ تخطيط الوقت وجودة الخدمات المصرفية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، يبيّن جدول (14) أن قيمة معامل ارتباط كندال بين بُعد بيئة الرقابة ومخاطر المالية بلغت (0.140) وبمستوى دلالة إحصائية (0.020) عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$). وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين بُعد بيئة الرقابة ومخاطر المالية. ويُفهم من ذلك أنه كلما زاد الاهتمام ببُعد بيئة الرقابة ارتفع مستوى المخاطر المالية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. أما الفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مبدأ تقييم الرقابة والمخاطر المالية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، فقد أظهر جدول (21) أن معامل ارتباط كندال بين بُعد تقييم الرقابة والمخاطر المالية بلغ (0.062)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.285) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha = 0.05$). وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية، مما يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد تقييم الرقابة والمخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية.

وفيما يخص الفرضية الفرعية الثالثة، التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين مبدأ أنشطة الرقابة والمخاطر المالية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، فقد بلغت قيمة معامل ارتباط كندال بين بُعد أنشطة الرقابة والمخاطر المالية (0.086) وبمستوى دلالة إحصائية (0.133)، وهو ما يدل على عدم دلالة العلاقة إحصائياً. وبناءً عليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تقضي بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد أنشطة الرقابة والمخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية. أما الفرضية الفرعية الرابعة، والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)بين مبدأ المراقبة والمتابعة والمخاطر المالية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، فقد أظهر جدول (21) أن قيمة معامل ارتباط كندال بين بُعد المراقبة والمتابعة والمخاطر المالية بلغت (0.116) وبمستوى دلالة إحصائية (0.046)، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد. وبذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين بُعد المراقبة والمتابعة والمخاطر المالية. ويُشير ذلك إلى أنه كلما زاد الاهتمام ببُعد المراقبة والمتابعة ارتفع مستوى المخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

جدول 14. معامل ارتباط (كندال) بين بُعد "الرقابة الداخلية"، "تقييم الوقت"، "أنشطة الرقابة لأخلاقيات الوظيفة" و "المرقبة والمتابعة" ومخاطر المالية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي

الفرضية الفرعية الأولى		**بعد بيئة الرقابة**
مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات المالية	معامل الارتباط	0.140
	الدلالة الإحصائية	0.020
القرار	وجود علاقة طردية موجبة	
الفرضية الفرعية الثانية	**تقييم الرقابة**	
مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية	معامل الارتباط	0.062
	الدلالة الإحصائية	0.285
القرار	علاقة غير معنوية	
الفرضية الفرعية الثالثة	**بعد أنشطة الرقابة**	
مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية	معامل الارتباط	0.086
	الدلالة الإحصائية	0.133
القرار	علاقة غير معنوية	

الفرضية الرابعة الفرعية	المرقبة والمتابعة	
مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية	معامل الارتباط	0.116
	الدلالة الإحصائية	0.046
القرار	وجود علاقة طردية موجبة	

8. الخلاصة والتوصيات

بينت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة والمخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين بُعدي *بيئة الرقابة والمتابعة* والمخاطر المالية في فروع المصرف ذاتها. في المقابل، كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعدي *تقييم الرقابة وأنشطة الرقابة* والمخاطر المالية في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن إيجاز جملة من التوصيات:

أ. ضرورة رفع المستوى من أبعاد الرقابة الداخلية بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي حيث أظهرت الدراسة أن مستواها منخفض.
ب. العمل على رفع درجة مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية في فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي حيث يتبين تباع الدراسة أن مستوى مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية ذات جودة منخفضة
ت. الاهتمام بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية، والدورات التدريبية وورش العمل، التي تتعلق برفع مستوى دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المالية من وجهة نظر متخذي القرارات في المصارف الليبية من بُعدي (تقييم الرقابة وأنشطة الرقابة) بفروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي.

المراجع

أبو العلا، نورا مصطفى عبد السلام (2016). أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال .رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة.
أبوزيد، خالد عبد الشافي، وأبوزقية، عبد الناصر محمد (2024). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد **11**، العدد 1، ص ص: 93-116.
أبوسيف، فيصل علي(2024). دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد **5**، العدد 10، ص ص: 237-264.
البدري، عبدالسلام محمد (2016). تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.
الدرسي، عائشة (2017). تقييم فعالية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.
الدعرمي، عبد العزيز (2006). فاعليه إدارة التحريات والبحث الجنائي والرقابة الداخلية رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم.
ديوان المحاسبة الليبي (2025). الاطلاع على التقارير السنوية لسنوات (2014، 2015، 2016، 2020).
رشام، نسيم (2013). أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري .رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر.
الرفاعي، مفتاح عثمان، بن يونس، ناصر ميلاد، وعبد العالي، أحمد مفتاح (2020). المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية ودورها في إدارة مخاطر الأعمال: الواقع والصعوبات. المؤتمر الدولي السادس، جامعة النجم الساطع، المدن الذكية، ليبيا، ص ص: 1-13.
زنبيلا، حسن، لوبس، أحمد، ومحمد بالوي، محمد (2003). الرقابة الداخلية في المصارف الليبية الإسلامية من المنظور الإسلامي: المقومات والتحديات. مجلة القناطر للدراسات الإسلامية، المجلد **29**، العدد 1، ص ص: 100–120.
الزوي، سعاد، الفضلي، خالد، و ماضي، ريهام (2022). دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال: دراسة تطبيقية على الإدارات العامة وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد **2**، العدد 5، ص ص:260-
سعودي، حفصية (2015). فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
الشوا، ورود ناهض (2014). دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
طرابلسي سليم (2016). المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات - دراسة ميدانية. مجلة الواحات، المجلد **2**، العدد 9، ص ص: 482-449.
عبد الحليم، محمد فرحات (2018). مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

عبد السلام، فاطمة (2020). تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية في ظل المعايير الدولية. رسالة ماجستير، جامعة سبها.
عبد العليم، محمد (2014) .تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية .مجلة المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، المجلد **12**، العدد 2، ص ص: 1-51.
العبيدي، أحمد (2019). أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في المصارف الليبية. مجلة المحاسبة والتمويل،
عوض الله، صفوت عبدا لسلام (2001) .أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد **43**، العدد 2، ص ص: 561-625.
فضالي، دينا سيد وسعيد، اللافي عبدالكريم (2016). دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال: دراسة ميدانية بمدينة إجدابيا .مجلة الفكر المحاسبي، المجلد **20**، العدد 3، ص ص: 159-189.
المحجوب، حميدة علي (2015). دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا .رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، مصراته.
المدهون، إبراهيم رباح (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية .رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
مصرف الوحدة (2010). التقرير السنوي 40 بنغازي، ليبيا: الإدارة العامة.
مصرف ليبيا المركزي (2025). التقارير السنوية لسنة 2008.
مونة، هجيرة (2014). واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
هيئة الرقابة الإدارية (2019). التقارير السنوية على المصارف الليبية.